# مقال مراجعة موضوع

## "قضية للتوازن خارج المجال، استراتيجية الولايات المتحدة الافضل"

## (جون ميرشايمر وستيفن والت)

### المحاولات التعديلية في بنية النظام العالمي /قراءة تطبيقية

أ.د. علي حسين حميد
م.د. ليث علاء خضير

# مقال مراجعة موضوع

## "قضية للتوازن خارج المجال، استراتيجية الولايات المتحدة الافضل"

## (جون ميرشايمر وستيفن والت)

### المحاولات التعديلية في بنية النظام العالمي /قراءة تطبيقية

أ.د. علي حسين حميد  م.د. ليث علاء خضير
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

كتب كلاً من **(جون ميرشايمر وستيفن والت)** في صيف 2016 مقالهما في مجلة الشوؤن الخارجية "قضية للتوازن خارج المجال، استراتيجية الولايات المتحدة الافضل"، انتقدا بموجبها الانتكاسات الناجمة عن الاستراتيجيات الكبرى المضللة والمكلفة للهيمنة الليبرالية التي اتبعها الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء لسنوات طويلة، والتي تتبنى نهج تتحمل الولايات المتحدة بموجبه مسؤولية ليس فقط حل المشكلات العالمية وحسب، وإنما لتعزيز نظام عالمي قائم على المؤسسات الدولية والحكومات التمثيلية والأسواق المفتوحة واحترام حقوق الإنسان؛ لذلك اقترحا استراتيجية جديدة من شانها تخفيف نفقة الهيمنة الليبرالية، اطلقا عليها استراتيجية "**التوازن خارج المجال**" تتخلى واشنطن بموجبها عن الجهود الطموحة لإعادة تشكيل مجتمعات أخرى، لما لهذا من نفقات انهاك القوة الامريكية، والتركيز على القضايا ذات الاهمية: الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في نصف الكرة الغربي ومواجهة الهيمنة المحتملة في أوروبا وشمال شرق آسيا والخليج العربي. وبدلاً من مراقبة العالم، ستشجع الولايات المتحدة الدول الأخرى على أخذ زمام المبادرة في كبح جماح القوى الصاعدة، والتدخل فقط عند الضرورة [1]، فلما اصبحت مكامن التراجع الامريكي واضحة، والتي حددها اثنين من اهم منظري العلاقات الدولية في الولايات المتحدة؛ من اجل عدم انهاك القوة الامريكية عن طريق الابتعاد كثيراً في سياق فرض الهيمنة حول العالم على نحو يرهق امكاناتها المتاحة كلها وكذلك من اجل المحافظة على اسبقيتها نسبياً لأطول مدة ممكنة من الزمن؛ لان "التخلي عن إستراتيجية التوازن خارج المجال بمثابة وصفة حقيقية للفشل" بحسب الكاتبين، الامر الذي يستدعي بالضرورة استحضار فكرة مفادها انهما ادراكاً مبكراً للخطورة المترتبة على حقيقة التراجع الامريكي من وصفه القطب الاوحد الى مكانة قد يتساوى فيها مع واحد او اكثر من القوى العالمية الصاعدة الاخرى، كذلك تقاسم النفقات مع اطراف اقليمية، الذي يعني بالضرورة تنازلات جزئية على صعيد التراتبية داخل النظام الدولي.

بالمقابل، وفي المجلة نفسها (الشؤون الخارجية)، كتب **توماس رايت** ربيع 2020 بحثه الموسوم "**حماقة التخفيض، لماذا لا تستطيع أمريكا الانسحاب من العالم**"، بان هذا النهج، يعني سحب القوات الأمريكية من مراكز مهمة حول العالم والاعتماد على قوة هامشية تؤمن المصالح الامريكية، وعدم تحمل مسؤولية أمن الدول الأخرى والتخلى عن بند الدفاع المتبادل لحلف الناتو واستبداله "**باتفاقية تعاون أمني جديدة**" وتقليل التزامات الولايات المتحدة تجاه شركاء كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، حتى فيما يتعلق بمسألة الصين، فان دول المنطقة قادرة، مع بعض الدعم، القيام بمهمة التوازن معها. ان ما يعتقده بعض الواقعيين الداعين إلى انسحاب الولايات المتحدة من نقاط مكلفة حول العالم وتخفيض الانفاق، بحجة ان ذلك لن يسهم في تراجع موقع الولايات المتحدة كونها آمنة؛ بسبب جغرافيتها وحجم جيشها، لن يسهم في تقديم معالجات حقيقية حول النقطة الاضعف في طرحهم هذا، فالقضية ذات صلة مباشرة بالنتائج المترتبة على هذا الانسحاب، الذي يمثل أوهام حول نوع المنافسة الإقليمية التي ستندلع في غياب الهيمنة الأمريكية، وأن واشنطن لا يزال بإمكانها إدارة التوترات بوساطة الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية، وانها أي الولايات المتحدة ليس بمقدورها ان تعيش ما يسمى بالحروب الأبدية كالتدخل العسكري في أفغانستان والعراق وسوريا وحرب شاملة على الإرهاب، فضلاً عن ميزانية وزارة الدفاع والقواعد الخارجية [2]. وعليه، يعتقد **توماس رايت** ان الوقت غير مناسب الان لتغيير الاستراتيجية الامريكية والانكماش الى الداخل، بل ينبغي أن تستمر في تأدية دور قيادي كمزود للأمن في الشؤون العالمية، لكن ينبغي عليها ايضا أن تكون أكثر انتقائية لأن تحمي مصالحها، كما ينبغي أن تكون منضبطة بما يكفي للتمييز بين المراكز العالمية ذات الاهمية البالغة وغيرها.

لايخطئ من يعتقد بان نهوض الصين يعد اهم التحولات **التكتونية** في النظام الدولي، فعلى الرغم من نموها المتسارع منذ ثمانينيات القرن العشرين، فقد فعلت ذلك من قاعدة منخفضة للغاية، اذ تمكنت بلدان قليلة من مواصلة هذه العملية لأكثر من عقدين، لكن صعود الصين قد استمر وأصبحت البلاد قوة عظمى جديدة على المستوى العالمي والتي تمتلك القوة والطموح لمضاهاة الولايات المتحدة الامريكية. اما عودة روسيا فقد كانت قضية أكثر تعقيداً، اذ تحولت بدورها من الضعف والهدوء في أوائل التسعينيات القرن العشرين إلى كونها قوة انتقامية، تتمتع بقدرات كافية ومكر لتكون مدمرة؛ لذلك فان وجود لاعبين عالميين رئيسيين خارج النظام الدولي الذي بنته الولايات المتحدة، ادخل العالم مرحلة ما بعد أمريكا، التي لا تزال أقوى دولة على هذا

الكوكب، لكنها موجودة في عالم من القوى العالمية والإقليمية التي يمكنها، وفي كثير من الأحيان، أن تدفعها إلى التراجع [3].

وفي السياق نفسه، تنظر مجموعة اخرى من العلماء والمفكرين الى ان النظام الدولي اخذ يتكون من ثلاثة قوى اساسية تمارس ادوار محددة من المواجهة بين الولايات المتحدة وروسيا من ناحية والولايات المتحدة والصين من ناحية أخرى، الأولى: ذات طابع استراتيجي تقليدي، ساحتها القارة الاوربية ومنطقة الشرق الأوسط، اما الثانية فجوهرها اقتصادي، ولكنها ذات طابع استراتيجي أيضا؛لأنها تدور حول السيطرة وبسط النفوذ. اذ ان محورية هذه العمليات بين ثلاث قوى: الولايات المتحدة الأميركية، التي لا تزال من الناحية النظرية القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم وروسيا الاتحادية، التي مهما امكن وصف واقعها الاقتصادي انه لا يرتقي الى مصاف الاقتصاد الامريكي او الصيني، الا انها تمتلك أكثر من 9000 رأس نووي، وهي كفيلة بتدمير الكرة الأرضية لأكثر من مرة، كذلك أنها حازت على مراتب متقدمة للتفوق التكنولوجي في مجالات السلاح والفضاء، اما الصين التي لا تمتلك قوة اقتصادية جبارة فحسب، وانما تمكنت من بناء قاعدة متقدمة من حيث معدلات التطور التقني الحديث، اذ اصبح بمقدورها ولأول مرة في التاريخ الانساني منافسة الولايات المتحدة في مجالات مهمة للتطور التكنولوجي.[4] ومما تقدم يمكن القول ان وضعاً جديداً اخذ يتبلور في العلاقات الدولية في التاريخ المعاصر، ليس فقط لان النظام الدولي يتكون من ثلاثة اقطاب وحسب، ولكن لان النظام الجديد يتبلور في سياقات تاريخية مختلفة عن الاطر التي شكلت النظم الدولية الاخرى في التاريخ الحديث.

من جانبه افترض **ريتشارد هاس** نظام دولي جديد يتسم باللاقطبية وهو على عكس التعددية القطبية، التي تتضمن عدة أقطاب أو تركيزات مختلفة للقوة، اذ يتميز النظام الدولي اللاقطبي بالكثير من المراكز ذات القوة الهائلة، ففي نظام متعدد الأقطاب لا توجد قوة مهيمنة أو قد يصبح النظام أحادي القطب ولا تدور تركيزات القوة حول موقعين، اذ يمكن للأنظمة متعددة الأقطاب أن تكون تعاونية، حتى أنها تتخذ شكل مجموعة من القوى الكبرى يعمل بعضها معا على وضع قواعد اللعبة وتأديب أولئك الذين ينتهكونها ويمكن أن تكون أيضا أكثر تنافسية أو تدور حول توازن القوى أو متضاربة عندما ينهار هذا التوازن. قد يبدو العالم اليوم متعدد الأقطاب، اذ تضم القوى الكبرى دولاً كالصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وروسيا والولايات المتحدة وهو ما يزيد قليلاً عن نصف سكان العالم وتمثل 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و 80٪ من الإنفاق الدفاعي العالمي.[5]

ومع ذلك يختلف عالم اليوم اختلافاً جوهرياً عن عالم متعدد الأقطاب الكلاسيكي: هناك الكثير من مراكز القوة، وعدد قليل جدا من هذه الأقطاب ليست دول قومية، تتمثل إحدى السمات الأساسية للنظام الدولي المعاصر في أن الدول القومية فقدت احتكارها للقوة، فهي تواجه تحديات من الأعلى، من المنظمات الدولية والإقليمية ومن الأسفل بوساطة الميليشيات ومن الجانب عن طريق مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للحدود، اذ تتواجد القوة اليوم في أيد كثيرة وفي أماكن مختلفة. وعليه فان النظام اللاقطبي الذي يطرحه **هاس** لن يشمل على المزيد من الجهات الفاعلة فحسب وانما يفتقر أيضا إلى **البنية** في العلاقات بين القوى الفاعلة سواء أكانت دولا ام من الفاعلين الاخرين، كذلك ستفتقر الى العلاقات الثابتة التي يمكن التنبؤ بها والتي ستصبح أكثر انتقائية وظرفية على وفق مقتضيات المصالح البينية.

من جانبه، طرح المنظر السياسي الروسي **الكساندر دوغين** عام 2009 كتابه الموسوم "النظرية السياسية الرابعة، روسيا والأفكار السياسية للقرن الحادي والعشرين" عَدَّ فيه ان الأنظمة السياسية في العصر الحديث نتاجا لثلاث أيديولوجيات اساسية: الأولى والأقدم هي الليبرالية الديمقراطية والثانية هي الماركسية، اما الثالثة فهي الفاشية، اذ فشلت الاثنتين الأخيرتين منذ مدة طويلة وتلاشت من صفحات التاريخ ولم تعد الأولى تعمل كأيدلوجيا، بل وكأنها امر مُسلم به، اذ يجد العالم اليوم نفسه على شفا واقع، يمكن ان يُطلق عليه، (ما بعد السياسي)؛ لذلك فان الواقع العالمي بحاجة الى **أيدلوجيا رابعة**، يمكنها استخدام أدوات ومفاهيم الحداثة مع الحفاظ على عودة التنوع القيمي واستعادة النظرة التقليدية لشعوب العالم جميعها [6]، في اطار مقاربة جيوسياسية تتمحور حول البعد الاوراسي الذي يضم قوى أهمهما: روسيا بوصفها قوة عسكرية نووية عظمى والعملاق الاقتصادي الصيني، فضلاً عن مميزاتهما الاخرى.

يحاول **دوغين** الانطلاق من هذه المنصة للموائمة بين فكرتين، يعتقد غير المختصين انهما مختلفتين، الاولى تمثل استشراف مرحلة ما بعد الليبرالية الديموقراطية وهي ما اسماها (ما بعد السياسية)، اما الثانية فتمثل انعكاس النهج الايدلوجي على بنية النظام الدولي الذي يعتقد بحتمية تحولاته العميقة، ليس على مستوى تراجع الليبرالية وحسب وإنما تحول النظام الدولي من الاحادية القطبية الى متعدد الاقطاب.

يعتقد دوغين ان النظام الدولي اليوم في خضم عملية انتقالية من احادي القطب الى متعدد الاقطاب، فالنظام الدولي احادي القطب يعيش مرحلة الاحتضار الان (2019/10/13)، لكنه لم ينته بعد، كذلك يمكن ملاحظة انكفاء الاحادية القطبية في الكثير من الاشارات على بداية

اضمحلال الهيمنة الامريكية، التي تحدث عنها عدد كبير من المسؤولين والاكاديميين حول العالم، لكن يتوجب توخي الحذر فهي مازالت قائمة ويمكنها ان تهاجم والحاق الاذى في سياق محاولتها الحفاظ على وجودها؛ لذا فان الاحادية القطبية كنظام اخذ بالضمور والانهيار بعدما استمر لقرابة ثلاثين عاما، اذ يعيش العالم الان عملية انتقالية، حيث لا يمكن القول سواء اصبح النظام الدولي متعدد الاقطاب ام لا زال احادي فهناك **تراكب** بين كلا النظامين وقد وصلنا الى نقطة اللاعودة ولا يمكن القطع ان كنا تخطيناه ام ليس بعد، هذا النظام ستكون روسيا والصين اقطابا فاعلة فيه، متحالفتين شاركتا فيه ام منفردتين [7].

وعليه، فان الاحادية القطبية لا تزال تعمل بمثابرة وجد للمحافظة على الهيمنة واليد العليا للولايات المتحدة في العالم بوساطة اضعاف الاقطاب الصاعدة الاخرى وأبرزها روسيا والصين، اذ تعمل الولايات المتحدة جاهدة على تفكيك التقارب الروسي الصيني؛ لان هذا التقارب من شانه التعجيل والتسريع في الانتقال الى نظام دولي جديد، كذلك باستخدام ادواتها الكثيرة من العقوبات الاقتصادية والضغط السياسي وتفعيل نقاط جيوسياسية حساسة تسهم في تعطيل التقدم لدى المنافسين، كما تستخدم ذات النهج مع منافسين اقليميين اقل شاناً، لكن بطرائق، ربما تكون اكثر بطشاً.

ينظر الفاعلين إلى القطبية وكيف تشكلت تصورات الاحتمالية التاريخية لمستقبل النظام الدولي على الفرضية التي تحاول الربط بين استقراء منظري العلاقات الدولية للتعددية القطبية في أوائل تسعينيات القرن العشرين مقارنة مع المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الاولى، فضلاً عن التردد في ربط علاقة ثنائية متنامية بين (واشنطن وبكين) بظهور القطبية الثنائية في منتصف أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ذلك بسبب ارتباطها الوثيق بعصر الحرب الباردة.

ان ديناميات التفاعل في اطار النظام الدولي تدفع باتجاه تكوين محورين اساسيين لقيادة النظام الجديد، الاول قديم يتمحور حول الولايات المتحدة ممن لا يزال مرتبط بها عضويا، الذين يثقون بها او المضطرين للتواجد معها؛ لانه لا بديل لهم او غنى عن ذلك والثاني آخذ بالتكون من المنافسين الاخرين الذين يعتقدون بعدم صلاح النظام احادي القطبية او المتضررين منه، ذلك استنادا الى فرضية (حتمية تحالفات التوازن المناهضة للهيمنة)، كذلك (حتمية التراجع الذي يعقب كل صعود)، يتمحور حول كل من روسيا والصين. وهذا لا يعني ان النظام الدولي القادم سيكون ثنائي القطب، بل من محورين يضم كل محور منهما عدداً من الاقطاب الدولية والاقليمية، يشبه الى حد كبير النظام متعدد الاقطاب في علاقاته مع اقطاب المحور الاخر والتي يفترض انها

تعاونية او ترتبط بمصالح مشتركة في مواجهة المحور الاخر، وتنافسية فيما بينها ضمن ذات المحور الواحد، كذلك استناداً الى تراجع الدور الامريكي، اذ "لم تعد الولايات المتحدة مؤهلة لقيادة العالم، ينبغي على واشنطن أن تشغل مقعدا – لكن ليس دائما على رأس الطاولة"، كان هذا عنوان المقال الذي استعرض فيه كل من **جيمس غولدجير وبروس جينتلسون** في مجلة الشؤون الخارجية بتاريخ 2020/9/25، فكرة تراجع القدرات الامريكية في قيادة العالم، فقد أظهر الوباء (كوفيد 19) ما يحدث عندما لا تكون واشنطن حتى في مصاف الدول الفاعلة من الدرجة الاولى، لان الدول الأخرى لن تنتظر (جودو)* حتى تقدم الولايات المتحدة الحل فقط، بل على العكس من ذلك فقد سعت كل دولة جهدها في ضوء تراجع واضح للدور الامريكي في هذا السياق. وعليه، يتعين على الولايات المتحدة أن تتخلى عن أي شعور بالاستحقاق وأن تفعل ما يلزم في الداخل والخارج لتكون زعيمة وسط زعامات اخرى في عالم القرن الحادي والعشرين [8]، وهذا التراجع امام المنافسين في المحور المناهض يفترض بالضرورة تراجع نسبي امام الاقطاب ضمن المحور الامريكي وهكذا فيما يتعلق بالمحور المناهض، فان مجمل قدرات الدولة الصاعدة ضمن هذا المحور، هي وحدها فقط من سيسمح للآخرين بقبولها كقطب فاعل.

في سياق الطرح أعلاه، تنظر الولايات المتحده الامريكيه للصعود الصيني كونه عائقا في مواجهة الرغبة الامريكيه فى الهيمنة على الشئون العالمية,لاسيما فى سياق اختلاف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولي,اذ ترفض الصين فكرة الهيمنة الامريكية على شؤون العالم,كما ترفض فكرة الزعامة الدولية, وتؤكد بدلا منها على ان اي نظام عالمي لابد ان يقوم على مبدأ ان كل الدول صغيرة او كبيرة يجب ان تتساوى فى العلاقات الدوليه,مع التركيز على رفض فكرة التدخل فى الشئون الداخلية للدول, وضرورة احترام قرارات الامم المتحده والتاكيد على ان النظام متعدد الاقطاب هو النظام الامثل لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية وبذلك تختلف رؤية كل منهما لطبيعة النظام العالمي.ومن ثم تحاول الولايات المتحده الامريكية عرقلة الصعود الصيني وتحجيم الدور الصيني العالمي ، حيث ان الولايات المتحدة الامريكية ترى ان أكبر وأكثر التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين هي قضية الأمن السيبراني، وهذه التهديدات متأتية من الصين.

بمعنى اخر، ان التوتر بين الولايات المتحده الامريكية والصين لا يتوقف عند القضايا الجيوسياسية فقط،وانما يمتد إلى قضايا الأمن السيبراني في ظل اتهامات واشنطن لبكين بالوقوف وراء هجمات سيبرانية ضد مؤسسات اقتصادية أمريكية، فضلا عن توجه واشنطن لكبح جماح

تكنولوجيا بكين ووضع العقبات أمام حصولها على مكونات مهمة أمريكية الصنع، لذا في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي رأى البيت الأبيض، أن تنامي القدرات التكنولوجية الصينية أحد محددات الأمن القومي الأمريكي، اقتصاديا وعسكريا، حيث تحولت الصين في السنوات الأخيرة من مقلد للتكنولوجيا إلى مبتكر، الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى اتخاذ عدة إجراءات تصعيدية ضد الشركات والطلاب الصينيين الذين يدرسون في الولايات المتحدة موادا لها علاقة بالتكنولوجيا المتقدمة، وقد اتخذت العقوبات الأمريكية على الصين عدة أشكال منها فرض عقوبات على الشركات الصينية، وكمثال على ذلك أصدرت وزارة التجارة الأمريكية قرارا بمنع شركة هواوي و ZTE الصينية من شراء معالجات الهواتف الذكية والمحمولة من شركة كوالكوم الأمريكية، على خلفية مزاعم بانتهاكها لوائح التصدير الأمريكية، وبيع منتجات لإيران، وبناء على ذلك تم اعتقال ابنة مؤسس شركة هواوي والمديرة المالية للشركة في كندا، بناء على طلب من السلطات الأمريكية، وعلى خلفية الاتهامات الموجهة للشركة من طرف الإدارة الأمريكية باعتبارها تشكل تهديدا على الأمن القومي الأمريكي، كونها إحدى الآليات التي توظفها الحكومة الصينية للتجسس على الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد الأمن السيبراني مصدر قلق مشتركاً متزايداً بين الولايات المتحده الامريكية والصين حيث لا يزال العالم السيبراني الحالي يفتقر إلى قواعد وتعريفات واضحة للمشكلات المطروحة، وتختلف خطورة غياب السيطرة في هذا المجال، من بلد لآخر،كما يتعين على الصين والولايات المتحدة الأمريكية تعزيز تعاونهما مع القوى الكبرى الأخرى في العالم من أجل توضيح المفاهيم الرئيسة ووضع قواعد مشتركة، ومنع تحول الأمن السيبراني إلى عامل سلبي يؤثر على العلاقات بين البلدين،وكذلك سيوفر منفعة عالمية عامة، تتمثل في الإدارة النظامية للفضاء السيبراني، في الوقت الذي يرى الخبير بالفضاء الإلكتروني جيمس لويس ( James Lewis) أن " الخلافات السياسية والمنافسة على النفوذ الإقليمي والرغبة العارمة في تقويض وضع الولايات المتحدة في آسيا " هي السمة الغالبة على سياسات الصين تجاه الأمن الفضائي ، ما يعرقل إمكانيات التعاون بين الولايات المتحدة والصين ، كما يرى فيه الكثير من الخبراء الأمريكيين آمالا ضئيلة أمام التعاون القوي في المستقبل القريب ، من جانب اخر يؤكد عدد من المراقبين الصينيين من المسؤولين والخبراء بمراكز الأبحاث على أهمية إيجاد حل لهذه القضية ، إما عبر المفاوضات الثنائية أو الاتفاقيات متعددة الأطراف أو كليهما ، فمقترح الحكومة الصينية ، على سبيل المثال ، الذي يحمل عنوان " مدونة قواعد السلوك الدولية لأمن المعلومات" ، والذي تم تقديمه إلى الأمم

المتحدة في فبراير / شباط 2014 ، يؤكد على غياب "قوانين شاملة لنقل المعلومات " ويسلط الضوء على الرغبة في " وجود عملية واضحة ومستدامة للحصول على إجماع دولي " بخصوص قضايا الفضاء الإلكتروني، وعلى نحو مماثل ، قال" ما شين مينغ" نائب المدير العام لإدارة المعاهدات والقوانين بوزارة الخارجية بالصين في خطابه في واشنطن في كانون الأول 2014 ، إنه يتعين على الولايات المتحدة والصين العمل معا من أجل " المساهمة في تأسيس النظام الأساسي للفضاء الإلكتروني وقوانينه " وقدم مقترحاً صينياً باستخدام ميثاق الأمم المتحدة في " تحديد المبادئ الأساسية للأنشطة الإلكترونية " ،كما نشرت صحيفة China Daily الرسمية الصادرة باللغة الإنجليزية مقالات عديدة في الأعوام الماضية ، واستند أكثرها إلى لقاءات مع مسؤولين صينيين ومحللين بمراكز الأبحاث ، حيث كانت تهدف إلى إرسال الرسالة المطمئنة بأن الصين " مستعدة للعمل الجماعي بشأن الأمن الإلكتروني ".

وفي أيلول عام 2015، اعلن الرئيس باراك أوباما خلال لقائه نظيره الصيني شي جينبينغ في البيت الأبيض عن صفقة تاريخية هدفها كبح التجسس الاقتصادي في الفضاء السيبراني ،جاء نطاق الاتفاق متواضعاً، إذ لم يلزم الصين والولايات المتحدة إلا بالكف عن سرقة أو المساعدة على سرقة الملكية الفكرية عبر الفضاء السيبراني للإنترنت من أجل تعزيز الصناعة المحلية،حيث كان وعداً من السهل على الولايات المتحدة أن تقطعه على نفسها، باعتبار أن واشنطن قد حظرت قبل وقت طويل من ذلك الإعلان على المؤسسات الاستخباراتية الأميركية الانخراط في عمليات تجسس اقتصادي لمصلحة شركات خاصة، في المقابل شكل الأمر تعهداً غير مسبوق بالنسبة إلى الصين التي انهمكت قواتها المسلحة ووكالات استخباراتها منذ ما يزيد على عقد من الزمن، في عمليات سرقة هائلة عبر الفضاء السيبراني طالت الملكية الفكرية وأسرار الدولة من الولايات المتحدة، من أجل أن تستفيد شركات صينية منها، فقد أحرز الاتفاق نجاحاً محدوداً في أول الأمر، حيث في عام 2016، انخفضت عمليات الاختراق من قبل المجموعات التابعة للحكومة الصينية، إلى مستواها الأدنى في ما يزيد على عشر سنوات،وتمتعت الشركات الأميركية في السنتين التاليتين بفترة راحة قصيرة من هجوم لم يكن ليتوقف يشنه قراصنة تابعون للقوات المسلحة والاستخبارات الصينية، بيد أن الانفراج لم يدم لفترة طويلة ففي عام 2018، شن الرئيس دونالد ترمب حرباً تجارية أضعفت قدرة الولايات المتحدة على التأثير اقتصادياً في الصين، وقلصت أيضاً الحوافز بالنسبة للصين للالتزام بالاتفاق، وفي وقت لاحق من السنة ذاتها، اتهمت "وكالة الأمن القومي" الصين بانتهاك الاتفاق، وكذلك أدانت وزارة العدل الأميركية القراصنة الصينيين

بالتجسس الاقتصادي عبر الفضاء السيبراني للإنترنت، وهددت إدارة ترمب بفرض عقوبات على الشركات الصينية، غير أنها في نهاية المطاف طبقت عقوبات بحق عدد قليل من تلك الشركات، وعلى الرغم من فشله في نهاية المطاف، فإن اتفاق (أوباما وشي جينبينغ) يقدم نموذجاً واعداً عن كيفية معالجة التهديدات السيبرانية. اذ يعد الفضاء السيبراني بالنسبة لواضعي السياسات في الولايات المتحدة والصين ، مجالاً جديدا نسبيا وسريع التطور، حيث تمحو التغيرات التكنولوجية التي توجهها الأسواق والأمن القومي الفوائد الاستراتيجية لتعزيز الاستقرار في المسافة التي تفصل بين الدولتين، تتمحور خلافات الطرفين على الفضاء السيبراني حول خمس نقاط وهي:

1. شرعية استخدام الفضاء السيبراني للتجسس الاقتصادي أو الصناعي.
2. استخدامات الأمن القومي للفضاء السيبراني في أشكال أكثر تقليدية للتجسس وجمع المعلومات.
3. استخدام الفضاء السيبراني مستقبلاً في العمليات العسكرية.
4. الحقوق المفترضة للدول للتحكم في الوصول إلى المعلومات داخل حدودها حيث تشير الصين إلى هذا المبدأ باسم السيادة السيبرانية.
5. مسألة كيفية إدارة القواعد والأعراف الدولية والبنية الفعلية للإنترنت .

من وجهة نظر الولايات المتحدة، تتمحور خلافات الأساسية في اختراقات الصين المتعددة والمتكررة لشبكات الشركات لسرقة الملكية الفكرية أو المعلومات التجارية الخاصة ، علماً في حين أن القيمة الإجمالية لهذه السرقة غير معروفة ، حيث يقدر"كيث أليكساندر" الرئيس السابق لوكالة الأمن القومي،تكلفة سرقة الصين للملكيات الفكرية من الولايات المتحدة بحوالي 300 مليار دولار سنويا،16بعد سنوات من إبلاغ الولايات المتحدة الصين سرا بوجهة نظرها في أن هذه الاختراقات لا تعد استخداما شرعيا للأجهزة العسكرية والمخابراتية الخاصة بها لكن دون فائدة ، ففي عام 2014 ، اتخذت الولايات المتحدة خطوتها بإدانة خمسة ضباط في الخدمة من جيش التحرير الشعبي في الصين بتهمة القرصنة ، وهي خطوة دفعت الصين إلى تعليق مشاركتها في مجموعة العمل بين الولايات المتحدة والصين بشأن الفضاء السيبراني، على صعيد آخر، تشعر الولايات المتحدة بالقلق من الاختراق المتزايد لأنظمة الولايات المتحدة عبر الفضاء السيبراني لأغراض تجسس تقليدية تتعلق بالأمن القومي ،ولغاية الان ، لم تعلن الإدارات الأمريكية أن تلك الأنشطة تنتهك أي قوانين تتعلق بالاستخدام الملائم للفضاء السيبراني لأغراض التجسس ،غير أن وتيرة وضخامة الاختراقات التي تم الكشف عنها مؤخرا في أنظمة الحواسيب الأمريكية ،

وتشمل تحديدا الكشف الذي تم في حزيران 2015 عن اختراق مكتب إدارة شؤون الموظفين ، دفع ببعض المحللين إلى الحديث عن ضرورة توضيح الظروف التي ينبغي في ظلها " توسيع رقعة مفهوم ما يعرف بالهجوم السيبراني ' ليشمل الاضطرابات الضخمة التي رغم ذلك لا تسبب الأذى المادي للدولة المتضررة ، واقترح بعض المحللين وجود علاقة بين اختراقات شركات القطاع الخاص ، مثل شركة أنثيم " Anthem" للخدمات الطبية ، والهجمات على الهيئات الحكومية الأمريكية مثل مكتب إدارة شؤون الموظفين ووزارة الداخلية الأمريكية ( التي تعرضت للقرصنة في أواخر عام 2014 ) ، وذلك غالبا بغرض تجميع قواعد بيانات هائلة للموظفين المدنيين الأمريكيين وجهات اتصالهم أو أقاربهم بالصين من أجل إمكانية مراقبتهم أو تجنيدهم .

كما تشعر الولايات المتحدة بالقلق من احتمال أن تكون الصين مستعدة للاستهداف البنى التحتية الأساسية للولايات المتحدة في حالة نشوب أزمة ، وشهد مدير وكالة الأمن القومي الحالي، **الأدميرال مايكل إس . روجرز**، على تهديد الصين لشبكة الكهرباء الأمريكية عبر الاختراقات التي خلفت برمجيات يشار إليها عادة باسم الأبواب الخلفية،التي يمكن استخدامها للتدمير الشامل في حالة نشوب أزمة، فضلا عن ذلك هناك مخاوف تجاه احتمالية أن تسيء كل من الولايات المتحدة والصين قراءة تصرفات وإشارات بعضهما البعض بخصوص الفضاء السيبراني في حالة الأزمات مما قد يؤدي إلى التصعيد ؛ وبسبب طبيعة الفضاء السيبراني شبه المبهمة ، من المحتمل أيضا أن يسيء الطرفان فهم إشارات بعضهما البعض أو أن يظن الطرفان خطأ أن التصرفات التي يتخذها أي (طرف ثالث) على أنها صادرة من أحد منهما،لاسيما إذا قام طرف يعمل لمصلحته الذاتية بتوجيه الهجمات على الطرف الآخر عبر خوادم أمريكية أو صينية أثناء فترة عصيبة نسبيا في العلاقات الثنائية. تشعر الولايات المتحدة والصين بالقلق تجاه الطريقة التي سيستخدم بها الطرف الآخر الهجمات السيبرانية في حالة الحرب ومخاطر التصعيد التي قد يتسبب فيها مثل هذا الاستخدام.

## مصادر المراجعة

(1) John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, the Case for Offshore Balancing, A Superior U.S. Grand Strategy, Foreign Affairs, July/August 2016, Vol: 95, No: 4, p: 71-72.

(2) Wright Thomas, The Folly of Retrenchment, Why America Can't Withdraw From the World, Foreign Affairs, July/August 2016, Vol: 99, No: 2, p: 11-12.

(3) Zakaria Fareed, The Self- Destruction of American Power, Washington Squandered the Unipolar Moment, P:12-13.

(4) سعيد عبد المنعم، النظام العالمي ثلاثي القوى، الشرق الاوسط، العدد: 14610، بتاريخ: 2018/11/28، على الرابط: https://n9.cl/e41f6

(5) Haass Richard, The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance, op, cit, pp: 44-45.

(6) د.ثائر خليل حمد،تحرير:د.علي حسين حميد،الحرب الصامتة(فهم التغيير في قواعد الاشتباك والتصادم بين القوى العظمى في القرن الواحد والعشرين)،دار امجد للنشر والتوزيع،عمان،2023،ص ص 126-127.

(7) الكساندر دوغين، صعود التعددية في الاقطاب، مقابلة مع قناة الميادين، تقديم: زينب الصفار، بتاريخ: 2019/10/13 على الرابط: https://n9.cl/2u645.

(8) Goldgeier James and Jentleson Bruce, The United States Is Not Entitled to Lead the World, Washington Should Take A Seat at the Table—But Not Always at Its Head, Foreign Affairs, September 25, 2020, on the link: https://n9.cl/juc4

* **بانتظار جودو** (Waiting for Godot) مسرحية كتبها الكاتب الإيرلندي صمويل بيكيت، تدور اهم أحداثها حول رجلين يدعيان فلاديمير واستراجون ينتظران شخصا يدعى (جودو)، يعتقدان انه سيجلب الفرج، لكنه لا يصل أبداً. ينخرطان أثناء انتظارهما، في مجموعة متنوعة من المحاورات تصل الى اقتراح إستراجون، أن يشنقا نفسيهما من البؤس، لكنهما يتخليان عن الفكرة عندما يستحضران المكافآت المحتملة من استمرارهما بانتظارهم جودو. عُرضت لأول مرة في لندن عام 1955. أجرى المسرح الملكي البريطاني استطلاع للرأي عام 1990، وكانت النتيجة بأنها أهم مسرحية باللغة الإنجليزية في القرن العشرين.